Bull. Fac. Agric., Cairo Univ., 67: 275-283 (2016).

THE RELATIONSHIP BETWEEN SOME POVERTY INDICATORS AND FOOD SECURITY IN A RURAL AREA IN EL-SHARKIA GOVERNORATE

(Received: 25.11.2016)

By
M.H. Nawar, S. M. Nasrt and A.A. Nasr

Rural Sociology and Agriculture Extension Department, Faculty of Agriculture, Cairo University, Giza, Egypt

ABSTRACT

Poverty is still one of the crucial issues in social sciences, as well as, being one of the most controversial issues among scientists and specialists. Social scientists have been interested in studying the indicators and issues associated with poverty. Additionally, studies have focused on food security as one of the important issues that maybe affected by, or linked to poverty. Hence, the present study aims at identifying the relationship between poverty and food security. The focus in this paper is to examine if there is a relationship between poverty and food security and the degree to which indicators related to the household socio-economic characteristics is related to its food security. Farm-level data were collected from 325 participants, in Sharkia Governorate in (Tarot Village) employing Morgan's equation using a structured questionnaire. Results showed that, there is a significant negative relationship with spending on food and food security, during Feb. 2015 so we can say there is a relationship between several socio-economic characteristics of the household and its food security.

***Key words**: poverty, food security, El-sharkia.*

العلاقة بين بعض مؤشرات الفقر ومستويات الأمن الغذائي بقرية طاروط محافظة الشرقية

محمد حلمي نوار - سوزان محي الدين نصرت - أسماء أحمد نصر

قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة القاهرة - الجيزة

ملخص

تمثل قضية الفقر محوراً هاماً في دراسات العلوم الاجتماعية، وهي من أكثر القضايا جدلاً بين العلماء والمتخصصين. ولذلك، اهتم علماء الاجتماع بدراسة الفقر ومؤشراته والقضايا المرتبطة به، وظاهرة الأمن الغذائي باعتبارها إحدى القضايا الهامة التي قد تتأثر أو ترتبط بظاهرة الفقر.

استهدف هذا البحث التعرف على العلاقة بين مؤشرات الفقر ومستويات الأمن الغذائي. تم اجراء البحث بقرية طاروط في محافظة الشرقية، وتم اختيار عينة عشوائية من 325 مبحوث باستخدام معادلة مورجان وتم جمع بيانات الدراسة بالمقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان اعدت خصيصا لتحقيق اهداف البحث خلال شهر فبراير 2015. واستخدم في تحليل النتائج تحليل النسب الإحصائية وحساب قيمة معامل الارتباط البسيط لسبرمان.

تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: 1- وجود علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي.
2- أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين بند الانفاق على الطعام للوحدة المعيشية. 3- أثبت وجود علاقة معنوية بين مؤشرات الفقر والأمن الغذائي.

1.المقدمة

يظل هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان التحدي العالمي الأكبر، حيث أنه من أكثر أهداف التنمية المستدامة تأثيراً على العمل المستدام، ولذلك فهو أول الأهداف الإنمائية المطلوب تحقيقها. كان بوسع العالم الاحتفال ببلوغ الغاية التي نصت عليها تلك الأهداف بتقليص الفقر إلى النصف قبل الموعد النهائي المحدد عام2015، ولكن عدم الوفاء كلية بهذا الهدف جعله مرة أخري على رأس الأهداف العالمية للتنمية المستدامة المطلوب تحقيقها بحلول عام 2030، ويكمن هدف القضاء على الفقر في صميم كل ما يقدم من جهود للنهوض بالكرامة الإنسانية والتنمية الشاملة للجميع. ومن أجل تحقيق تغيير راسخ الجذور فلابد من معالجة أبعاد متعددة ومترابطة للفقر وانعدام المساواة والتي ترتبط في نهاية الأمر بتحسين سبل المعيشة للناس وضمان توفر الموارد الغذائية، وتوفير رعاية صحية أفضل، ومستويات معيشة أعلى. (جسبرسن وآخرون،2015).

وتوضح تقارير المتابعة والتقييم المعنية بمدي تحقيق الأهداف الانمائية للألفية، أن نسبتي الفقر من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى قد تراجعتا خلال العقود الثلاث الأخيرة على مستوي العالم، وإن كانت لازالت الأرقام مرتفعة، إذ أن مليار شخص تقريباً يعيشون في هذا النوع من الفقر، فيما أن ملياراً آخر يعاني من هذا الفقر بالرغم من تراجع معدله تراجعاً كبيراً في أقاليم كثيرة ولاسيما في شرق آسيا والمحيط الهادئ كما في جنوب آسيا. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تم إحراز تقدم طفيف إذ أنّ نصف السكان تقريباً يعانون الفقر المدقع، حيث يتركز الفقر بشكل غير متناسب في المناطق الريفية، كما أن الفقراء في الريف أكثر ميلاً إلى الاعتماد على الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة،2015).

ويصاحب الفقر غالبا التغذية والصحة الرديئتين نتيجة الخلل الذي يحدث في توزيع الدخول والثروات وانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، لاسيما في مطلع الطفولة حيث يقع الفقراء في حلقات مفرغة من الجوع وسوء التغذية والصحة السقيمة والإنتاجية المتدنية ونقص النمو الاقتصادي. كما أن التنمية الزراعية التي هي ضرورية لخفض معدلات الفقر، غالباً ما تحتاج إلى تطبيق الكثير من الجهود للإفلات من الفقر لكنه بطيء الوتيرة، خاصة وأن النمو قد لا يكون شاملاً، فبالنسبة إلى بعض المجموعات من قبيل الأطفال والشيوخ، قد يأتي النمو الاقتصادي بالقليل من النتيجة الإيجابية أوقد يتأخر كثيرا للحصول على تلك التنمية بحيث يكون قد تحقق الحرمان والعسر طويل الأمد ومن هنا نقع مرة اخري في حلقة مفرغة. (منظمة الأغذية والزراعة FAO،2015).

الهدف الثاني من الأهداف الانمائية وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث يبقى الجوع تحدياً يومياً لنحو 795مليون نسمة حول العالم، بما في ذلك780 مليون نسمة في الأقاليم النامية. وبالتالي ينبغي أن يظلّ استئصال الجوع التزاماً رئيسياً لصانعي القرار على جميع المستويات. (جسبرسن وآخرون، 2015).

ولا يمكننا النظر إلي قضية الغذاء في مصر بمعزل عن قضية الفقر حيث أصبحت قضيتا الغذاء والفقر من أهم القضايا علي الصعيد العالمي، فقد كان للظروف والعوامل الطبيعية المؤثرة علي حاله الانتاج والتجارة العالمية للحاصلات الزراعية الرئيسية (وخاصة الحبوب والتي تشكل المكون الرئيسي للآمن الغذائي العالمي) والتطورات الأخيرة في العلاقات والفكر السياسي والاقتصادي العالمي وما صاحبها من تغيرات مؤسسية تأثيرها المباشر أو غير المباشر علي حالة الأمن الغذائي خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر، مما يتطلب الأمر معه تضافر الجهود لتحقيق المستوي المطلوب من الأمن الغذائي. وفضلا عن مشكلة الفقر فإن انعدام الأمن الغذائي يعد أيضا من أهم المشاكل التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية في مصر بل والمتسببة في كثير من المشاكل الاجتماعية والظواهر السلبية في المجتمع حيث أنها تفاقمت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة (إبراهيم عمارة، وآخرون ،2006).

ويظهر تقرير "حالة الفقر والأمن الغذائي في مصر" لعام2013 حقيقة لا مفر من مواجهتها، إذ ينتشر الفقر في مصر والذي وصلت نسبته إلى 26.3% في عام 2013، وهو ما يعني إهدار الحق في الغذاء على الأقل لنحو 13.7 مليون مواطن مصري. ويرتبط تراجع الأمن الغذائي بعدم شمول الدعم الغذائي لـ 19% من الأسر الأكثر احتياجًا وبالسياسات الزراعية المنحازة ضد كل من الفلاحين والمستهلكين الفقراء. (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، 2013).

تتفاوت نسبة الفقر من منطقه إلى أخري، حيث أن المحافظات الحضرية تصل نسبة الفقر بها إلى 11.4% وذلك لعام 2013، أما المحافظات في صعيد الريف فتعتبر من المحافظات الأكثر فقرا حيث تصل نسبة الفقر بها إلى 49.4%، يأتي بعد ذلك المحافظات الريفية حيث تصل نسبتها إلى 46.6% والتي تمثل المركز الثاني من المناطق الأكثر فقرا وذلك لعام 2013. (رمضان، رشا، 2015).

في ضوء هذا الوضع، يتوجب علينا التذكير بمعنى ومضمون الحق في الغذاء الذي كفله المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي يلزم الحكومات باتخاذ الإجراءات الممكنة في حدود الموارد المتوفرة لديها للوصول تدريجيًا إلى توفير الحق في الغذاء لكافة المواطنين. (منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، (2013).

ويمكننا أن نخلص إلى أن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والفقر في مصر هي الأسباب المتعلقة بجانب الطلب وغيرها ذات الصلة إلى جانب العرض. (رمضان، رشا، 2015).

1.1. جانب الطلب

ارتفع عدد السكان الكلي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة بمتوسط 1.7% سنويا، بينما وصل معدل

نمو السكان الحالي في مصر إلى نحو 2.6% من كل عام. وهذا المعدل أعلي بكثير من المتوسط العالمي والذي يقدر بنحو 1.2% كل عام. لهذا فقد ارتفع عدد السكان في مصر من حوالي 66 مليون عام2000 إلى 82 مليون عام 2013 يعيشون على 4% من الأرض. ووفقا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. فقد وصل تعداد السكان في مصر إلى حوالي 91مليون في عام 2016. (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2016). أدت هذه الزيادة السكانية إلي زيادة الطلب والضغط على إنتاج الغذاء وخصوصا مع نقص مساحات الأراضي المحصولية (المنزرعة) وانخفاض مستوي الإنتاج الغذائي المحلي. (رمضان، رشا، 2015).

كما يتضح لنا من جدول رقم (1) أن أعلي النسب هي النسبة الخاصة ببند الإنفاق على الطعام ويليه المسكن ومستلزماته ويليه خدمات الرعاية الصحية يليه باقي بنود الإنفاق.

ومن أهم وأكثر الاستراتيجيات التي طبقت كانت هي خفض استهلاك الغذاء عالي الثمن وهي الاستراتيجية التي طبقها حوالي 88% من المصريين. وهناك الكثير من الاستراتيجيات أيضا منها خفض الحصة اليومية من الغذاء خصوصا من اللحوم والدجاج والأسماك، وهذه الاستراتيجيات قد أثر بعض منها على المصريين حيث أدي إلى ارتفاع انعدام الأمن الغذائي وارتفاع نسبة السمنة (رمضان، رشا، 2015).

جدول (1): بنود الإنفاق الأسري لعام 2013/2012 الخاص ببحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.

مجموعات الإنفاق	2013 / 2012		
	حضر	ريف	إجمالي
الطعام والمشروبات غير الكحولية	34	41.4	37.6
المشروبات الكحولية والدخان والمكيفات	3.8	4.3	4.1
الملابس والأقمشة وأغطية القدم	5.0	5.8	5.4
المسكن ومستلزماته (مياه، كهرباء، غاز، وقود، أخرى)	19.3	16.9	18.1
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية	4.1	4.1	4.1
الخدمات الرعاية الصحية	8.9	9.6	9.2
الانتقالات والنقل	6.3	4.1	5.2
الاتصالات	2.7	1.8	2.3
الثقافة والترفيه	2.2	1.8	2.0
التعليم	5.4	2.5	4.0
السلع والخدمات المتنوعة	3.2	2.9	3.1
إجمالي الاستهلاك الفعلي(1)	99.1	98.3	98.7
إجمالي التحويلات العينية	1.5	1.8	1.7
إجمالي الإنفاق الاستهلاكي	97.5	96.5	97.0
المدفوعات التحويلية (إنفاق غير استهلاكي)	2.5	3.5	3.0
إجمالي الإنفاق العائلي(2)	100	100	100
عدد الأسر	6 731	8 326	15 057
عدد الأفراد	26 842	38 326	65 169

(1) الاستهلاك الفعلي يتضمن نسبة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي + نسبة إجمالي التحويلات العينية.
(2) إجمالي الإنفاق العائلي هو مجموع نسبة إجمالي الإنفاق الاستهلاكي + نسبة المدفوعات التحويلات
المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (2012 /2013)، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك.

أخيرا، يمكننا القول إن الأحداث السياسية التي حدثت في عام 2011 من ثورة وما رافقها من حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أدت إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الأداء الاقتصادي على المستوي المحلي والوطني وبالتالي انخفض دخل الفرد وانخفضت القدرة على السيطرة على الصدمات ألمصاحبة لتلك الأحداث، والتي واكبها اتباع المصريين لاستراتيجيات للمواجهة مثل استراتيجيات التكيف وتغيير النظام الغذائي.

وفي هذا الصدد قد يكون مفيدا استعراض بنود الإنفاق الأسري في الفترة الأخيرة من خلال جدول (1):

1.1.1. جانب العرض

إن مشكلة الغذاء وعدم كفاية الإنتاج الزراعي للحاجات الاستهلاكية والتصنيعية تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية على مدي السنوات القادمة، حيث أن الدول العربية في مجموعها تعاني من عجز تجاري صافي في معظم السلع الغذائية وأكدت الدراسات الاقتصادية بأن الوطن العربي بمجموعه يعد من أكثر مناطق العالم عجزا في توفير الغذاء لشعوبه، وقد أدت المشكلة الناتجة عن عجز الإنتاج الزراعي المحلي عن تلبية حاجات السكان المتزايدة للغذاء التي تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في توفير احتياجاته من السلع الغذائية .

هناك الكثير من التحديات التي تواجه مصر ومن هذه التحديات التي تواجهها مصر في مجال الغذاء في غالبيتها تتعلق بالسياسات المتبعة في المجال الاقتصادي بوجه عام، وفي المجال الزراعي بشكل خاص، ولم تكن هناك جهود جادة لتقليص حجم هذه التحديات، أو التغلب عليها. وفيما يلي سوف نناقش واحده من أهم هذه التحديات وهي:

- تواضع الاكتفاء الذاتي.

تبين نتائج الدراسة بالفترة من عام 2000 وحتى 2010 وجود عجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية في مصر، ويرجع هذا العجز إلي وجود العديد من الأسباب من مشكلة الاكتفاء الذاتي من إنتاج الغذاء وخصوصا الحبوب مثل القمح، ومشكلة التركيب المحصولي الغير متوازن ترجع إلي مشكلة دعم صغار الزراع وكيفية الوصول إليهم.

ذكرت رشا رمضان (2015) أن التحديات التي تواجهها مصر في مجال الغذاء في غالبيتها تتعلق بالسياسات المتبعة في المجال الاقتصادي بوجه عام، وفي المجال الزراعي بشكل خاص، ولم تكن هناك جهود جادة لتقليص حجم هذه التحديات، أو التغلب عليها.

2. مشكلة البحث

تنبع مشكلة البحث من تفاقم نسبة الفقراء الريفيين في المجتمع المصري، رغم بدء جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر منذ الستينات لمحاربة الفقر الذي تفاقمت معه أيضا مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

وقد ارتفعت نسبة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في مصر بشكل ملحوظ خلال الثلاث سنوات الماضية. إلا أن الريف الذي يعاني من الفقر وانعدام الأمن الغذائي منذ فترات طويلة والذي يزدادون فقرا يحتاجون لمزيد من الجهود المبذولة بالتنمية لمحاربة الفقر والجهل والمرض وانعدام الأمن الغذائي.

تبلورت من خلال ما سبق مشكلة البحث في السعي للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما مدي وجود ظاهرة الفقر من عدمه في منطقة الدراسة من خلال الاستعانة بميزانية الأسرة الريفية؟
- إلى أي درجة توجد علاقة بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للوحدة المعيشية وأمنها الغذائي؟

3 .الأهداف

في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث يمكن صياغة أهداف البحث فيما يلي:

1.3. التعرف على نمط الإنفاق العائلي الأسر الريفية سنويا

1.1.3. تحديد العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للوحدة المعيشية وعلاقتها بالأمن الغذائي

2.1.3. تحديد العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وبند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية

3.1.3. تحديد العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وبند الإنفاق على الطعام للوحدة المعيشية.

4. فروض البحث

ولتحقيق الهدف الثاني والثالث والرابع تم صياغة الفروض النظرية التالية:

1.4. يوجد علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والأمن الغذائي للوحدة المعيشية

1.1.4. يوجد علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وبند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية

2.1.4. يوجد علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وبند الإنفاق على الطعام للوحدة المعيشية

5. الطريقة البحثية

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، حيث أن جزء منها يتناول وصف متغيرات الدراسة سواء منها ما يتعلق بوصف عينة الدراسة، أو وصف طبيعة العلاقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كما تم اختبار الفروض العملية التي تختص بالعلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة موضع الدراسة وبين المتغيرات التابعة. كما تعتمد الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة والذي تم اختياره لملاءمته لأهداف وأغراض الدراسة.

6. منطقة الدراسة

أجريت الدراسة بمحافظة الشرقية حيث تقع ضمن الإقليم التخطيطي الثالث الذي يضم محافظات القناة وسيناء حيث يحدها من الشمال بحيرة المنزلة ومن الجنوب محافظة القليوبية ومن الشرق محافظة الإسماعيلية، كما تعتبر من أكبر المحافظات الزراعية بالجمهورية والتي تشتهر بزراعة القطن والقمح والأرز الصيفي والفول البلدي وبنجر السكر والشعير. وتصل إجمالي مساحة الأراضي المزروعة حوالي 851.58 ألف فدان وتساهم المحافظة في مجال الصناعة بالعديد من الصناعات الكيماوية ومواد البناء والأخشاب. ويتكون التقسيم الإداري لمحافظة الشرقية من13 مركز و17 مدينة بالإضافة إلى 86 وحدة محلية قروية تضم501 قرية و3867 ما بين عزبة وكفر ونجع. (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،2012).

7. أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على البيانات الميدانية التي تم جمعها بالاستعانة بفريق بحثي من مركز بحوث ودراسات التنمية الريفية بكلية الزراعة جامعة القاهرة لجمع البيانات، وذلك بتطبيق استمارة استبيان بالمقابلة الشخصية للمبحوثين. وقد تم إجراء اختبار قبلي للاستبيان (Pre – Test) على عدد 10 مبحوثين من قرية الغار، وبناءا على نتائج الاختبار القبلي تم إجراء التعديلات على بعض البنود ووضع الاستبيان في صورته النهائية بما يتيح توفير البيانات المطلوبة لاختبار الفروض. وقد تم جمع البيانات النهائية

للدراسة خلال شهر فبراير 2015بقرية طاروط من عينة من 325 وحدة معيشية تم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة من 3841 وحدة معيشية بناءا على معادلة مورجان، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات ومراجعتها تم تصميم دليل لترميزها وعلى أساسه، تم تفريغ البيانات يدوياً، ثم إدخالها في الحاسب الآلي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS واستخدم في تحليل النتائج تحليل النسب الإحصائية وكذلك حساب قيمة معامل الارتباط البسيط لسبرمان.

8. التعريفات الإجرائية والمناهج المستخدمة في البحث

أولا: المتغيرات المستقلة

شملت المتغيرات المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة ما يلي؛

1.8. النوع الاجتماعي للمبحوث داخل الوحدة المعيشية: لمعرفة عدد الذكور وعدد الإناث داخل الوحدة المعيشية.

1.1.8. لوحدة المعيشية: هي التي تتكون من فرد أو أكثر تربطهم معيشة مشتركه يشتركون بها في المسكن ويعتمدون فيها على ميزانية مشتركة للإنفاق علي جوانب حياتهم المختلفة.

2.1.8. الحالة التعليمية للمبحوث: يقصد بها أعلي مؤهل دراسي حصل عليه الفرد حتي تاريخ إجراء المقابلة. وهي مقاسة بعدد سنوات التعليم الرسمي التي مر بها الفرد.

3.1.8. الحالة الزواجية للمبحوث: وهي حالة الفرد وقت إجراء الدراسة. حيث يصنف الفرد تحت إحدى حالات الآتية: أعزب، متزوج، مطلق، أرمل، عقد قران.

4.1.8. رب الأسرة: هو الفرد الذي تعتبره الأسرة رئيساً لها ولايشترط أن يكون أكبر أفرادها سناً وقد يكون ذكراً أو أنثي ،وغالباً ما يكون هو المسئول عن توجيه السياسة الإنفاقيه للأسرة.

5.1.8. الإنفاق الشهري: يتم التعرف علي نمط الإنفاق الشهري ومن البنود المختلفة لنموذج التحليل الآخر نتائج لميزانية الأسرة التي يجريها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

6.1.8. حجم الحيازة الحيوانية: هو عدد الحيوانات الموجودة في حيازة الوحدة المعيشية بعد تحويلها إلي وحدات معيارية كما هو موضح بجدول (2) كـالاتي:

جدول (2): مكافئات الحيازة الحيوانية إلى وحدات معيارية.

نوع الحيوان/الطائر	الوحدة الحيوانية
البقرة	1وحدة معيارية
الجاموس	1.3وحدة معيارية
كل خمسة رؤوس الأغنام	1وحدة معيارية
750طائر	1وحدة معيارية

المصدر: معهد بحوث الإنتاج الحيواني، بيانات غير منشورة، الدقى،2001.

7.1.8. الحالة الصحية لأفراد الأسرة وقد تم قياسها من خلال عرض بعض الأسئلة عليهم ومنها هل يوجد وحدات صحية مجهزة، كم مره يترددون عليها في الشهر، وتكرار تعرضهم للأمراض.

ثانيا : المتغيرات التابعة

2.8. الأمن الغذائي:

ويتم قياسه من خلال عدة أبعاد أساسية تشمل:

1.2.8. التوافر: تم قياسها بالسؤال عن مدي توفر عناصر الوجبات اليومية الأساسية لإفراد الوحدة المعيشية باختلاف فئاتهم ،سواء توفرت من الإنتاج العائلي أو السوق أو الدعم باستخدام بطاقات التموين.

2.2.8. الاستقرار: تم قياسها بالسؤال عن مدي القدرة علي الحصول على غذاء كاف في جميع الأوقات. دون التأثر بموسمية الإنتاج أو أزمات عامة.

3.2.8. الاستخدام: تم قياسها بالسؤال عن كيفية استخدام المواد الغذائية من خلال إتباع نظام غذائي ملائم ويقصد بها أن تحتوي الوجبة الغذائية علي جميع العناصر الغذائية والمياه النظيفة، فضلا عن توفر الرعاية الصحية اللازمة لكل فئة.

4.2.8. النفاذ: تم قياسها بالسؤال عن مدي توفر القدرة المادية لدي الإفراد والوحدة المعيشية للحصول علي الأطعمة المناسبة لإتباع نظام غذائي مغذي.

9. النتائج والمناقشة

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على عرض لنتائج التحليل البيانات التي تم جمعها لتحقيق أهداف الدراسة وذلك من خلال التعرف على بنود إنفاق الوحدة المعيشية الذي يعكس عاده نمط السلوك الإنفاقي المرتبط بمستوي الدخل والمعيشة، وتحليلها، وكذلك التعرف على علاقة بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالأمن الغذائي للوحدة المعيشية.

1.9. التعرف علي نمط الإنفاق العائلي سنويا

يتضح من الجدول رقم (3) أن النسبة الأعلى لبنود الإنفاق الكلي للعائلة في عينة الدراسة كانت هي بند الإنفاق على الطعام، وهو أعلي من مثيله في الريف على المستوي الوطني (الجهاز المركزي للتعبئة الاحصاء،2013/2012). وقد يعكس ذلك انخفاض المستوي الاقتصادي الاجتماعي لفئة كبيرة من العينة قيد الدراسة وذلك وفق الدراسات التي تشير بأنه كلما زاد الإنفاق على الغذاء كلما عكس ذلك مستوي أدني للوضع الاقتصادي والاجتماعي للوحدة المعيشية. وقد تم اختيار نمط الإنفاق العائلي السنوي حيث أنه أكثر واقعيه، لأن معظم البنود تتسم بالموسمية مثل بنود الإنفاق على الملابس والمجاملات والأنشطة الترفيهية حيث أن ليس كل الأسر تدفع إيجار المسكن.

جدول رقم (3): بنود الإنفاق العائلي السنوي.

بنود الإنفاق العائلي سنويا	% لبند الإنفاق العائلي
الإنفاق على الطعام	73.25
ملابس	1.02
تعليم	0.86
إيجار مسكن	0.68
كهرباء	5.97
مياه	3.24
المواصلات	9.74
علاج وأدوية	1.91
مجاملات	0.16
أنشطة ترفيهية	0.39
نثريات	2.78
أخري تذكر	0.00
الإجمالي	100

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

وباستعراض البيانات في جدول رقم (3) ومقارنتها بجدول رقم (1) السابق ذكره حيث نجد تطابق بين كلا من نتائج الدراسة الخاصة بنتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ،2013/2012). ونتائج الدراسة الحالية حيث اتفقت كلا من النتيجتان في انه كلما زاد نسبة الإنفاق على الغذاء كلما عكس ذلك انخفاض المستوي الاقتصادي والاجتماعي للوحدة المعيشية.

1.1.9. العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي

أ. العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والأمن الغذائي

لتحديد طبيعة العلاقة بين الأمن الغذائي والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة لتحقيق الهدف الثاني: تم اختبار صحة الفرض الاحصائي الذي ينص على أنه "لا توجد علاقة بين (العمر، عدد سنوات التعليم الرسمي وحجم الوحدة المعيشية) والأمن الغذائي "، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار صحة هذه العلاقة.

جدول رقم (4): قيم معامل بيرسون للارتباط البسيط بين بعض الخصائص الاجتماعية مع الأمن الغذائي.

الخصائص الاجتماعية	قيمة معامل بيرسون للارتباط البسيط	مستوي المعنوية المحسوبة
العمر	.038	.496
عدد سنوات التعليم الرسمي	.169**	.002
حجم الوحدة المعيشية	.086	.124

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

توضح نتائج الجدول رقم (4):

1- وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين عدد سنوات التعليم الرسمي والأمن الغذائي عند مستوي 0.001، بقيمة معامل ارتباط 0.169 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الإحصائي، ووجود علاقة طردية وإن كانت ضعيفة بين المتغيرين.

2- عدم وجود علاقة معنوية بين كلا من العمر وحجم الوحدة المعيشية من جانب والأمن الغذائي من جانب آخر،ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الإحصائي.

بناءاً على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الاحصائي فيما يختص بمتغيرعدد سنوات التعليم الرسمي، وهو يعني قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين عدد سنوات التعليم الرسمي وبين الأمن الغذائي للوحدة المعيشية. ومن ذلك يتضح أهمية علاقة متغير عدد سنوات التعليم الرسمي بمستوي الأمن الغذائي، وهو الأمر الذي يشير إلى انه كلما أرتفع المستوي التعليمي لأفراد الوحدة المعيشية كلما أرتفع مستوي الأمن الغذائي لأفراد المعيشية وقد يعود ذلك إلى أن ارتفاع مستوي التعليم يصاحبه ارتفاع فرصه افراد الوحدة المعيشية للحصول على فرص عمل ذات دخل أعلي، فضلا عن أن زيادة وعيهم يمكن أن يتيح لهم طرح بدائل مختلفة بهدف رفع مستوي معيشتهم ومن بينها أمنهم الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة،2015).

ب. العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية والأمن الغذائي

لتحديد طبيعة العلاقة بين الأمن الغذائي والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة لتحقيق الهدف الثاني تم اختبار صحة الفرض الاحصائي الذي ينص على أنه" لا توجد علاقة بين (حجم العمالة، بند الانفاق على الطعام وبند الإنفاق الكلي وحجم الحيازة الحيوانية وحجم حيازة الأراضي) والأمن الغذائي"، حيث تم استخدام معامل ارتباط البسيط لبيرسون لاختبار صحة هذه العلاقة.

توضح نتائج الجدول رقم (5):

1- وجود علاقة ارتباطية معنوية بين حجم العمالة للوحدة المعيشية والأمن الغذائي عند مستوي 0.001، بقيمة معامل ارتباط 0.164 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الاحصائي، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين.

2- وجود علاقة ارتباطية معنوية بين بند الإنفاق على الطعام والأمن الغذائـي عند مستـوي 0.001، بقيمـة معامل ارتباط -0.220- ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الاحصائي، ووجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

جدول رقم (5): قيم معامل بيرسون للارتباط البسيط بين بعض الخصائص الاقتصادية مع الأمن الغذائي.

الخصائص الاقتصادية	قيمة معامل بيرسون للارتباط البسيط	مستوي المعنوية المحسوبة
حجم العمالة	**.164****	**.003**
بند الإنفاق على الطعام	**-.220-****	**.000**
بند الإنفاق الكلي	**.029**	**.603**
حجم الحيازة الحيوانية	**.073**	**.193**
حجم حيازة الأراضي	**.109**	**.051**

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

3- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الحيازة الحيوانية وحجم حيازة الأراضي وبند الإنفاق الكلي والأمن الغذائي ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الإحصائي.

بناءاً علي هذه النتائج يمكن رفض الفرض الإحصائي فيما يختص بمتغير حجم العمالة وبند الإنفاق علي الطعام، وهذا يعني إمكانية قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين حجم العمالة والأمن الغذائي حيث كلما زاد حجم العمالة بالوحدة المعيشية كلما زادت فرص الحصول على عمل ومن ثم يكون هناك احتمال توفر مصادر أكثر للدخل، وبالتالي زيادة فرص للحصول على الغذاء أي ارتفع مستوي الأمن الغذائي، كما يعني ذلك إمكانية قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين بند الإنفاق علي الطعام والأمن الغذائي حيث توجد علاقة عكسية بين المتغيرين، إذ كلما ازداد الإنفاق على الطعام كلما أنخفض مستوي الأمن الغذائي، وهو ما يعكس تدني الوضع الاقتصادي.(منظمة الأغذية والزراعة، 2013).

2.1.9. العلاقة بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وبند الإنفاق الكلي

أ. العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية وبند الإنفاق الكلي:

لتحديد طبيعة العلاقة بين بند الإنفاق الكلي والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة لتحقيق الهدف الثالث، تم اختبار صحة الفرض الاحصائي والذي ينص على أنه لا توجد علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية (العمر، عدد سنوات التعليم الرسمي وحجم الوحدة المعيشية) وبند الإنفاق الكلي، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار صحة هذه العلاقة.

توضح نتائج الجدول رقم (6):

جدول رقم (6): قيم معامل بيرسون للارتباط البسيط بين بعض الخصائص الاجتماعية وبند الإنفاق الكلي.

الخصائص الاجتماعية	قيمة معامل بيرسون للارتباط البسيط	مستوي المعنوية المحسوبة
العمر	**.180****	**.001**
عدد سنوات التعليم الرسمي	**.087**	**.119**
حجم الوحدة المعيشية	**.174****	**.002**

المصدر: تحليل بيانات الدراسة .

1- وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين العمرو بند الإنفاق الكلي عند مستوي 0.001، بقيمة معامل ارتباط 0.180 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الإحصائي، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين.

2- وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين حجم الوحدة المعيشية وبند الإنفاق الكلي عند مستوي 0.001، بقيمة معامل الارتباط 0.174 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الإحصائي، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين.

3- عدم وجود علاقة معنوية بين العمر وحجم الوحدة المعيشية وبند الإنفاق الكلي ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الإحصائي.

بناءاً على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الاحصائي فيما يختص بمتغير العمر وحجم الوحدة المعيشية وقبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين العمرو حجم الوحدة المعيشية وبند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية. ومن ذلك يتضح أهمية تأثير واسهام متغير العمر على بند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية، فكلما زادت عدد سنوات العمر كلما زاد حجم الإنفاق الكلي للفرد داخل الوحدة المعيشية، وكلما زاد حجم الوحدة المعيشية كلما زاد حجم الإنفاق الكلي لها وهذا أمر منطقي يرجع إلي زيادة بنود إنفاق مختلفة لكل فرد داخل الوحدة المعيشية. (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2013/2012).

ب. العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية وبند الإنفاق الكلي

لتحديد طبيعة العلاقة بين بند الإنفاق الكلي والمتغيرات المستقلة المدروسة قيد الدراسة لتحقيق الهدف الثالث تم اختبار صحة الفرض الاحصائي والذي ينص على أنه لا توجد علاقة بين (حجم العمالة، وحجم الحيازة الحيوانية

وحجم حيازة الأراضي) وبند الإنفاق الكلي، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار صحة هذه العلاقة.

الأرض من أسمدة ومبيدات والآلات زراعية وغيرها مما يؤدي إلى ارتفاع حجم بند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية هذا فضلا عن أن زيادة الإنفاق على المدخلات يرجح أنها

جدول رقم (7): قيم معامل بيرسون للارتباط البسيط بين بعض الخصائص الاقتصادية وبند الإنفاق الكلي.

الخصائص الاقتصادية	قيمة معامل بيرسون للارتباط البسيط	مستوي المعنوية المحسوبة
حجم العمالة	.093	.093
حجم الحيازة الحيوانية	.169**	.002

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

توضح نتائج الجدول رقم (7):

1- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم العمالة وبند الإنفاق الكلي ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الإحصائي.
2- وجود علاقة ارتباطية معنوية بين حجم الحيازة الحيوانية وبند الإنفاق الكلي عند مستوي معنوية 0.001، بقيمة معامل ارتباط 0.169 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الاحصائي، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين.
3- وجود علاقة ارتباطية معنوية بين حجم حيازة الأراضي وبند الإنفاق الكلي عند مستوي معنوية 0.005، بقيمة معامل ارتباط 0.136 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الاحصائي، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين.

بناءاً على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الاحصائي فيما يختص بكلا من متغيري حجم الحيازة الحيوانية وحجم حيازة الأراضي وهذا يعني قبول الفرض النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين (حجم الحيازة الحيوانية وحجم حيازة الأراضي) وبند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية. ومن ذلك يتضح أهمية تأثير وإسهام كلا متغيري (حجم الحيازة الحيوانية وحجم حيازة الأراضي) في الإنفاق الكلي، حيث كلما زاد حجم الحيازة الحيوانية كلما زاد الدخل الذي يمكن تخصيصه لبند الإنفاق الكلي للوحدة المعيشية. ويرجع السبب إلى أن الحيوانات تحتاج إلى رعاية بيطرية وأعلاف ونظرا لارتفاع أسعار الأعلاف قد يؤدي إلى ارتفاع بند الإنفاق الكلي، أما متغير حجم الحيازة الأراضي فكلما زاد حجم حيازة الأراضي كلما زاد بند الإنفاق الكلي فكلما ارتفع حجم النفقات الخاصة بخدمة

تعود بزيادة في الدخول التي تخصص أيضا للإنفاق الأسري. (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،2013/2012).

3.1.9. العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية وبند الإنفاق علي الطعام

أ. العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية وبند الإنفاق على الطعام

لتحديد طبيعة العلاقة بين بند الإنفاق على الطعام والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة: لتحقيق الهدف الرابع تم اختبار صحة الفرض الاحصائي والذي ينص على أنه لا توجد علاقة بين كلا من (العمر، عدد سنوات التعليم الرسمي وحجم الوحدة المعيشية) وبند الإنفاق على الطعام، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار صحة هذه العلاقة.

حيث توضح نتائج الجدول رقم (8):

1- وجود علاقة ارتباطية معنوية بين العمر وبند الإنفاق على الطعام عند مستوي معنوية 0.005، بقيمة معامل ارتباط 0.0134 ويعني ذلك عدم إمكانية قبول الفرض الاحصائي، ووجود علاقة طردية بين المتغيرين.
2- عدم وجود علاقة معنوية بين عدد سنوات التعليم الرسمي وبند الإنفاق على الطعام، ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الاحصائي.
3- عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الوحدة المعيشية وبند الإنفاق على الطعام ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الإحصائي.

بناءاً على هذه النتائج يمكن رفض الفرض الاحصائي فيما يختص بمتغير العمر، وهو ما يعني قبول الفرض

جدول رقم (8) : قيم معامل بيرسون للارتباط البسيط بين بعض الخصائص الاجتماعية وبند الإنفاق على الطعام.

الخصائص الاجتماعية	قيمة معامل بيرسون للارتباط البسيط	مستوي المعنوية المحسوبة
العمر	.134*	.015
عدد سنوات التعليم الرسمي	.049	.383
حجم الوحدة المعيشية	.050	.368

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

النظري البديل والقائل بوجود علاقة معنوية بين العمرو بند الإنفاق على الطعام للوحدة المعيشية. ومن ذلك يتضح أهمية تأثير واسهام متغير العمر على بند الإنفاق على الطعام للوحدة المعيشية، حيث يرجح انه كلما زاد عمر الفرد كلما زاد فرصة استهلاكه لكمية الطعام وبالتالي زاد الإنفاق على الطعام، أما فيما يختص بعدم وجود علاقة بين حجم الوحدة المعيشية وبند الإنفاق على الطعام، فربما يرجع السبب إلى إتباع الوحدة المعيشية لاستراتيجيات التكييف مثل تقليل الوجبات. أما فيما يختص بعدم وجود علاقة بين عدد سنوات التعليم الرسمي وبند الإنفاق على الطعام فقد يرجع ذلك إلى ان المستوي الثقافي أو المستوي التعليمي الخاص بالوحدة المعيشية لا يؤثر على بند الإنفاق على طعام، فقد يكون الفرد ذو مستوي تعليمي عالي ولكن ثقافته الغذائية منخفضة وتختلف الثقافة الغذائية من مجتمع لأخر.

ب. العلاقة بين بعض الخصائص الاقتصادية وبند الإنفاق على الطعام

لتحديد طبيعة العلاقة بين بند الإنفاق على الطعام والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة: لتحقيق الهدف الرابع تم اختبار صحة الفرض الاحصائي والذي ينص على أنه لا توجد علاقة بين كلا من (حجم العمالة، وحجم الحيازة الحيوانية وحجم حيازة الأراضي) وبند الإنفاق على الطعام، حيث تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون لاختبار صحة هذه العلاقة.

العمالة بالوحدة المعيشية وبند الإنفاق على الطعام، فقد يرجع السبب في ذلك لإتباع بعض استراتيجيات التكيف مثل تقليل الوجبات وحجمها (بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، 2013/2012).

10. المراجع

إبراهيم عمارة، عزة، كمال عباس، أشرف (2006). منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، مركز بحوث الدارسات الاقتصادية والمالية (CEFRS)، معهد بحوث الاقتصاد، كلية الاقتصاد العلوم السياسية. الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في ضوء المتغيرات المعاصرة. مصر. ص3.

جسبرسن، إيفا، كوغلر، موريس، كوفاسيق، سليم جهان. (2015). تقرير التنمية البشرية. منظمة الأمم المتحدة. ص11.

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء. (2016). كتاب الإحصاء السنوي .ص23 .

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسرة. (2013/2012)، ص18.

الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.2012.التقسيمات الإدارية والمحية بالجمهورية لمحافظة الشرقية. كتاب الإحصاء السنوي. ص186 .

رمضان، رشا (2015). تقرير عن تحديات الطلب والعرض للآمن الغذائي. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الطبعة2. ص 4-18.

معهد بحوث الإنتاج الحيواني. (2001). بيانات غير منشورة، الدقي.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، برنامج الأغذية العالمي (WFP)، الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء (CAPMAS). (2013). حالة الفقر والأمن الغذائي في مصر. ص45.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، برنامج الأغذية والزراعة العالمي (WFP)، الجهاز المركزي للتعبة والإحصاء (CAPMAS). (2015). حالة الفقر والأمن الغذائي في مصر. ص 24.

جدول رقم (9): قيم معامل بيرسون للارتباط البسيط بين بعض الخصائص الاقتصادية وبند الإنفاق على الطعام.

الخصائص الاقتصادية	قيمة معامل بيرسون للارتباط البسيط	مستوي المعنوية المحسوبة
حجم حيازة الأراضي	**.033**	**.556**
حجم الحيازة الحيوانية	**.070**	**.209**
عدد الذين يعملون عملا رئيسيا للوحدة المعيشية (حجم العمالة	**.100**	**.073**

المصدر: تحليل بيانات الدراسة.

توضح نتائج الجدول رقم (9):

1- عدم وجود علاقة معنوية بين أي من (حجم حيازة الأراضي وحجم الحيازة الحيوانية وحجم العمالة) وبند الإنفاق على الطعام ويعني ذلك عدم إمكانية رفض الفرض الاحصائي.

بناءاً على هذه النتائج يمكن تفسير عدم وجود علاقة فيما يختص بمتغير حجم حيازة الأراضي وبند الإنفاق على الطعام على انه لا يتم توجيه كل إنتاج الأرض الزراعية إلى الاستهلاك الغذائي، أما عن سبب عدم وجود علاقة لمتغير حجم الحيازة الحيوانية فقد يرجع إلى أن الإنتاجية الزراعية كلها بما فيها من إنتاجية حيوانية تتسم بالموسمية بمعني أن انتاج الألبان قاصر مثلا على وجود حيوانات ترضع صغارها، بمعني أن وجود الألبان لا يرتبط بوجود حيوانات فقط. وبالنسبة لعدم وجود علاقة بين متغير حجم